المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉ ⴷ ⵜⵙⵓⵙⵙⵉ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
INSTANCE NATIONALE D'ÉVALUATION DU SYSTÈME D'ÉDUCATION, DE FORMATION ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

العنف
في الوسط المدرسي

تقرير موضوعاتي

ملخص

بشراكة مع منظمة اليونيسيف

يونيسف لكل طفل

2022

العنف

في الوسط المدرسي

تقرير موضوعاتي

ملخص

يعتبر الحق في التربية لكل طفل حقا تحفظه كل من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية. وبغية التمتع بهذا الحق وتفعيله، من الضروري أن يتمتع الأطفال بمحيط تعليمي مدرسي صحي خال من العنف، يعمل فيه الكبار على ضمان سلامة الصغار، في مدرسة تخلق مناخا ملائما للتعلمات.

أنجز المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال الهيئة الوطنية للتقييم، بشراكة مع اليونيسيف، دراسة تقييمية لظاهرة العنف بالوسط المدرسي في جميع أسلاك التعليم الأساسي، من الابتدائي إلى الثانوي التأهيلي مرورا بالإعدادي. وترمي هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة العنف في الوسط المدرسي بالمغرب، وقياس مدى انتشارها، وتحديد مختلف أشكالها، والتعريف بالفاعلين المعنيين وفهم العوامل التي تساهم في انتشارها.

تعتمد هذه الدراسة التقييمية مقاربة تمزج بين مقاربة الإيذاء (victimation) ومقاربة تحليل المناخ المدرسي. تمكن مقاربة الإيذاء من إشراك التلامذة والأطر التربوية الذين تعرضوا للعنف بالوسط المدرسي والإنصات إليهم. أما فيما يخص مقاربة تحليل المناخ المدرسي، فهي تمنح إمكانية تقييم جودة التربية كما يتصورها الآباء والأطر التربوية والتلامذة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تركز بشكل خاص على العنف في الوسط المدرسي، الذي يقتصر على أعمال العنف التي تُرتكب داخل المؤسسة المدرسية.

اعتمدت هذه الدراسة التقييمية بحثا ميدانيا كميا أُنجز على عينة تشمل 260 مؤسسة مدرسية شارك فيها 13884 تلميذا وتلميذة يمثلون الأسلاك الثلاثة للتعليم. كما أُنجز بحث آخر كيفي شمل 27 مؤسسة مدرسية، قصد تحديد أعمال العنف ووضع التشخيصات الكيفية وتطوير استراتيجيات عملية تهدف إلى التحكم في ظاهرة العنف في الوسط المدرسي.

يعرض هذا الملخص النتائج الرئيسية للدراسة التقييمية ويقترح سبلا للتفكير قصد الحد من هذه الظاهرة في المؤسسات المدرسية.

إيذاء التلامذة

يُبرز البحث الميداني التجليات المختلفة للإيذاء التي صرح بها التلامذة. فتعتبر أعمال العنف اللفظي مثل السخرية والنبز بالألقاب، والشتائم ممارسات يومية اعتيادية في المؤسسات المدرسية. لقد صرح ما يناهز ثلث تلامذة الابتدائي أنهم نبزوا بألقاب مهينة، وأكد 55.9 % من تلامذة الثانوي، خصوصا الذكور، التعرض للسخرية، والشتائم بدرجات مختلفة.

كما بين البحث الميداني حضور العنف الجسدي في الوسط المدرسي، إذ صرح 25.2% من التلامذة المستجوبين بالسلك الابتدائي أنهم كانوا ضحايا للضرب، و28.5 % تعرضوا للدفع؛ أما في مؤسسات التعليم الثانوي، فقد صرح 25.3 % من التلامذة أنهم تعرضوا للضرب، و37.4 % منهم تعرض للدفع بقصد الأذى. ويتبين أن الذكور أكثر عرضة لأعمال العنف الجسدي مقارنة مع الإناث.

علاوة على ذلك، يتعرض التلامذة لعنف الاستحواذ مثل السرقات البسيطة وتحت التهديد مع الاستلاء على أغراضهم الشخصية. كما يتبين من خلال هذه الدراسة، أن هذه الأنواع من العنف منتشرة، وهي تعني على التوالي: 27.1 % و 38.6 % من تلامذة الابتدائي والثانوي. أما السرقة تحت التهديد وإتلاف الأغراض الشخصية فهي تعني الذكور والإناث بنسب مماثلة على العموم. أضف إلى ذلك أن 61.7 % من تلامذة الثانوي الإعدادي و70.3 % من تلامذة الثانوي التأهيلي صرحوا أنهم سبق وكانوا شاهدين على أعمال تخريب المعدات المدرسية ارتكبها التلامذة. كما يتبين من خلال النتائج أن تلامذة المؤسسات الخصوصية الحضرية أقل عرضة للسرقة تحت التهديد مقارنة مع زملائهم في المدارس العمومية الحضرية.

أما العنف السيبراني (الرقمي)، فيؤثر سلبا على بعض التلامذة ومن المحتمل أن يتفاقم نظرا للارتفاع المتصاعد للجوء إلى تقنيات التواصل الرقمي. ففي المدارس الابتدائية، صرح عدد لا يستهان به من التلامذة أنهم كانوا عرضة لنشر محتويات شخصية غير مرغوب فيها على شبكات التواصل الاجتماعي (8.3 %). أما فيما يتعلق بتلامذة الثانوي، فقد بين البحث

الميداني أن 8.6 % وجدوا صورا شخصية لهم وكذا فيديوهات منشورة على شبكات الانترنيت أو في الرسائل النصية. ويبدو أن الذكور أكثر عرضة من الإناث لهذا النوع من العنف وكذا تلامذة المؤسسات المدرسية الخصوصية الحضرية مقارنة مع تلامذة المؤسسات العمومية.

لقد بين البحث الميداني أن التحرش واسع الانتشار في المؤسسات المدرسية. وأظهرت نتائج البحث أن 15.2% من تلامذة الابتدائي و29.7 % من تلامذة الثانوي أفادوا أنهم تعرضوا للتحرش في مدارسهم، ضمنهم 34 % من الابتدائي و25.4 % من الثانوي أكدوا أن التحرش كان ذا طابع جنسي. كما يعد التلامذة المنتمون للمؤسسات الخاصة والمتواجدة في الوسط الحضري الأكثر احتمالا بالتبليغ عن هذه الأعمال مقارنة مع زملائهم في المؤسسات العمومية وتلك المتواجدة في الوسط القروي.

أظهرت نتائج البحث كذلك أن 21.2 % من تلامذة الابتدائي و38.9 % من تلامذة التعليم الثانوي صرحوا أنهم يعرفون بعض ضحايا التحرش الجنسي. ويعني هذا النوع من العنف الذكور والإناث على حد سواء.

مرتكبو العنف في الوسط المدرسي

في المدارس الابتدائية، تصدر عدة أنواع من العنف اللفظي والبدني على يد أشخاص مختلفين، وحسب المستوى الدراسي. ففي الابتدائي مثلا، مرتكبو أعمال العنف هم أساسا الذكور، ولكن سبق وصرح بعض التلامذة أنهم تعرضوا لأعمال عنف ارتكبها في حقهم الأساتذة. أما في التعليم الثانوي، فالتلامذة هم مرتكبو أعمال العنف اللفظي والرمزي، يأتي بعدهم الأساتذة، والدخلاء على المؤسسة، ومجموعات الشباب في محيطها، والأطر التربوية، ثم، بشكل أقل، الآباء والأمهات وأولياء الأمور. فيتبين أن التلامذة عرضة لأنواع مختلفة من العنف من طرف فاعلين متعددين في المدرسة. كما أن أعمال العنف التي يرتكبها أشخاص من خارج المؤسسة أقل وتيرة، إلا أنها أكثر حضورا في الوسط القروي.

بالنسبة للتحرش، فقد أظهرت نتائج البحث الميداني أن مرتكبي التحرش في السلك الابتدائي هم التلامذة الذكور أساسا (66.3 %)، وصرح بعض التلامذة (5.8 %) أن الأساتذة هم من يتحرشون. أما في التعليم الثانوي، فإن مرتكبي التحرش هم أساسا التلامذة الذكور، بشكل فردي أو جماعي (70.1 %) ثم يليهم الأساتذة (20.4 %)، ثم أشخاص من خارج المؤسسة وأطر تعمل بها.

أما فيما يخص التحرش الجنسي، فإن التلامذة الذكور هم أهم مرتكبي هذه الأعمال، علما أن عددا مهما من التلامذة صرحوا أن الأساتذة معنيون كذلك. حيث، أفاد 6.9 % من تلامذة الابتدائي و24.5 % من تلامذة الثانوي أنهم تعرضوا للتحرش الجنسي من طرف الأساتذة.

العقوبات في المؤسسات المدرسية

تبين نتائج البحث الميداني أنه رغم المنع الكلي للعقوبات التي تستند إلى العنف، مازالت هذه الممارسة حاضرة في المؤسسات المدرسية بالمغرب. فالعقوبات اللفظية والرمزية مثل السب والإهانة، هي الأكثر شيوعا في المدارس الابتدائية، تليها العقوبات التربوية مثل العقوبات الكتابية من خلال إلزام التلميذ بنسخ عدد من أسطر نص مكتوب والتخفيض من النقط المحصل عليها. أما الصنف الثالث، فهو يتعلق بالعقاب البدني، إذ صرح 28 % من تلامذة المدارس الابتدائية الذين تلقوا عقابا أنهم تعرضوا للضرب بأداة.

أما في الثانوي، تختلف العقوبات مع تلك المُسجلة في السلك الابتدائي، مع تواجد بعض أشكال التشابه من حيث النوع والصنف. وتعتبر الإنذارات والرسائل المبعوثة للوالدين من العقوبات الأكثر شيوعا. كما يلجأ الأطر إلى عقوبات تربوية أخرى، مثل التمارين الإضافية. وفيما يخص العقوبات البدنية، فهي مازالت تمارس في بعض المؤسسات المدرسية، إذ صرح 30.6 % من التلامذة أنهم تعرضوا للضرب بأداة وأكد 17.3 % أنهم تعرضوا للصفع أو الضرب خاصة في صفوف التلامذة الذكور الذين يتعرضون أكثر من الإناث للعقوبات والضرب. وتلجأ المؤسسات المدرسية الخاصة، بشكل أكبر، إلى أنواع متعددة من العقوبات مقارنة مع المدارس العمومية، ورغم تقلص نسبة حدوثها، مازالت العقوبة الجسدية حاضرة في السلك الثانوي التأهيلي.

المناخ المدرسي والعنف في المؤسسات المدرسية

يتمثل التلامذة المناخ المدرسي بشكل إيجابي عموما وذلك في جميع المستويات التعليمية، إلا أن هذا التمثل يتدهور مع التقدم في الأسلاك ليبلغ ذروته في التعليم الثانوي التأهيلي. ويعرب العديد من التلامذة عن الشعور بالخوف داخل مدرستهم، خاصة في علاقاتهم مع السلطة التربوية التي يجسدها كل من الأساتذة والمديرين. كما أن هناك أماكن لا يحب تلامذة السلك الابتدائي التردد عليها بسبب الخوف الذي تثيره في نفوسهم، مثل المراحيض (أشار إليها 38.5 % من تلامذة الابتدائي) ومكتب المدير (32.1 %). كما جاء في تصريحات 30 % من تلامذة الابتدائي أن الخوف ينتابهم على الطريق المؤدية إلى مدرستهم.

أما في السلك الثانوي فيُنظر إلى رفاهية التلامذة، بشكل عام، على أنها إيجابية في المؤسسة، لكن بعض التلامذة يعانون من الخوف وانعدام الأمن، خاصة في المراحيض (35.1 %)، والمناطق المحيطة بالمؤسسة (47.5 %) وفي الطريق إليها (45 %). ويشعر تلامذة السلك الثانوي بعدم الأمان في الأماكن غير الخاضعة للمراقبة.

وقد أتاحت نتائج الدراسة بناء مؤشر متعدد الأبعاد للمناخ المدرسي، حيث لوحظ أن هذا المناخ يتدهور مع تقدم التلامذة في الأسلاك التعليمية، وخاصة في المؤسسات العمومية بالوسط الحضري، وبشكل خاص بين تلامذة السلك الثانوي التأهيلي.

الفاعلون التربويون والعنف بالوسط المدرسي

تبين هذه الدراسة مدى استمرار أعمال العنف رغم التصور الإيجابي، نسبيا، للمناخ المدرسي. فالعقاب البدني إزاء التلامذة كان ومايزال منتشرا. فبعض الأساتذة يعتقدون أن العنف ضروري للتصدي للعنف الصادر عن التلامذة، وعلى الرغم من تعليمات الوزارة الوصية التي تحظر استخدامه، يبدو أن المؤسسات المتواجدة في المناطق الهشة بالوسط الحضري أكثر تأثراً بهذه الظاهرة. أما أعمال التحرش المرتكبة في المدرسة ضد الهيئة التربوية فتمثل 6.1 % من الأساتذة حسب تصريحاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن منصة مرصد، التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية لتسجيل حالات العنف في المؤسسات التعليمية، غير معروفة عند 75.9 % من الموظفين ونادرا ما تُسجل فيها أعمال العنف المرتكبة.

مجالات للتفكير

يشكل العنف في الوسط المدرسي تحديًا كبيرًا بالنسبة للتربية، والارتقاء بالفرد وتنمية المجتمع. فقصد الوقاية من إيذاء التلامذة وتعزيز المناخ المدرسي الذي يضمن الجودة والأمان، يتعين وضع تدابير فعالة لتحقيق ذلك.

في البداية، يبدو ضروريا وضع سياسة واضحة لمحاربة العنف في الوسط المدرسي. وعلى هذه السياسة أن تحظى بدعم والتزام سياسي قوي وقوانين فعالة، تساعد على دمجها في عمليات الإصلاح التربوي لتفعيل الإرادة السياسية لمحاربة هذه الآفة.

كما يعد جمع البيانات حول العنف أمرًا ضروريًا لتوجيه تدابير الوقاية والمعالجة. بالإظافة إلى جمع البيانات عن حالات العنف، ومن الضروري وضع مؤشرات لقياس تطور وتأثير السياسات والتدابير المتخذة، وتعزيز آليات الرصد وتجميع البيانات.

تعتبر مكافحة العقاب البدني، وهو شكل من أشكال العنف المستخدم من طرف بعض الأساتذة، من الأولويات. حيث لا يمكن بناء أي تعليم على الخوف والعقاب البدني. وهناك حاجة ماسة إلى تكوين وتدريب الأساتذة على التعامل مع السلوكات السلبية لبعض التلامذة والحفاظ على بيئة تعليمية آمنة.

تعد حماية التلامذة أمرا حاسمًا في مكافحة العنف في الوسط المدرسي، لا سيما في مؤسسات معينة مثل المدارس الداخلية. وعليه، فمن الضروري وضع آليات لحماية الأطفال والوقاية من العنف والتحرش الجنسي والحد من انتشارهما. كما

يمكن إنشاء نظام ملائم للإبلاغ عن حالات العنف من طرف الضحايا للسماح لهم بالإبلاغ عن كل اعتداء أو مضايقة، مع إخبارهم وتوعيتهم بهذه القضايا.

كما تستطيع المؤسسات التعليمية في إطار مشروع المؤسسة، من جهتها، أن تقر مدونة سلوكية واضحة ضد العنف، وأن تضع آليات فعلية للتعامل مع حالات العنف. ومن الضروري إشراك جميع الجهات الفاعلة والمعنية بنظام التربية والتكوين، مثل الأساتذة ومديري المؤسسات وأولياء الأمور والتلامذة. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال برامج توعوية ودورات تدريبية ومن خلال تعزيز ثقافة التسامح والاحترام واللاعنف داخل المدارس.

يقتضي العنف السيبراني في المؤسسات التعليمية مقاربة خاصة، حيث يمكن للمؤسسات المدرسية وضع سياسات واضحة، وتدريب الجهات الفاعلة المعنية وتقديم الدعم النفسي والعاطفي للضحايا. كما يتعين عليها توعية تلامذتها حول مخاطر العنف السيبراني وعواقبه، وتنخرط في التعاون والعمل بالشراكة مع السلطات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تأمين الأماكن التي تحدث فيها أعمال العنف داخل المؤسسات التعليمية. ويمكن اتخاذ خطوات لجعل المراحيض والأماكن الأخرى غير الخاضعة للمراقبة أكثر أمانًا، لتقليل حالات العنف.

ويشكل التكوين المناسب للأطر التربوية عنصرا أساسيا في التعامل الفعال مع العنف المدرسي. إذ يمكن دمج المقاربات البيداغوجية في تكوين المديرين والأساتذة، لضمان تدبير أفضل وتعامل أنجع مع حالات العنف بين التلامذة. وكل هذا سيساعد في استباق بعض ردود الفعل العنيفة الصادرة عن الفاعلين التربويين وتبني أساليب لحل النزاعات بطرق سلمية.

فمن أجل خلق بيئة تعليمية آمنة تساعد على تفتح التلامذة، من المهم توفير أنشطة رياضية وثقافية واجتماعية تساهم في توجيه طاقة التلامذة بطريقة إيجابية وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم وتعزيز مناخ مدرسي مبني على الاحترام.

إن التعبئة الجماعية لجميع الفاعلين المعنيين، من صناع القرار على جميع المستويات، والهيئة التربوية، وأولياء الأمور، والتلامذة، والسلطات المحلية، إضافة إلى قوات الأمن الوطني، ووسائل الإعلام، هي بالتأكيد أمر حاسم في مكافحة العنف في الوسط المدرسي.

فمن خلال العمل بطريقة منسقة وتنفيذ هذه التدابير، من الممكن مكافحة العنف بشكل فعال في المدارس وتعزيز التعليم الجيد والآمن لكل طفل.

ملتقى شارع ألميليا وشارع علال الفاسي
حي الرياض، الرباط، ص.ب : 6535

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

الهاتف : 0537-77-44-25 | contact@csefrs.ma
الفاكس : 0537-68-08-86 | www.csefrs.ma